

Distr.: General
21 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم
المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق
الإنسان لكبار السن وحمايتهم

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣٩ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن أنشطة المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم. ويحتوي التقرير أيضاً على معلومات عن ممارسات الجهات المعنية عامة وتجاربها، بما فيها الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وأعد التقرير استناداً إلى البحوث التي أجريت والمعلومات التي وردت من الجهات المعنية كي تكون أساساً لحلقة النقاش التي ستعقد أثناء دورة المجلس الحادية والأربعين.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10330(A)



* 1 9 1 0 3 3 0 *

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣٩ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) إعداد تقرير عن أنشطة المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم وسدّ ثغرات التنفيذ الموجودة في التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الثغرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتأمين الدخل، وتشجيع الشيخوخة الفاعلة والصحية، واستخدام التكنولوجيا المساعدة، والوصول إلى المعلومات والتعلم مدى الحياة، ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد كبار السن، مع إيلاء اهتمام خاص للمسنّات، ودعم الاندماج الكامل لكبار السن في المجتمع، وحصولهم على خدمات الرعاية والصحة والدعم في مجتمعاتهم المحلية.

٢ - وسُيستخدم هذا التقرير أساساً للمداولات في حلقة النقاش المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني، في دورة المجلس الحادية والأربعين، التي ستركز على الارتقاء بمستوى التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لكبار السن. وعند إعداد المفوضية هذا التقرير، جمعت معلومات عن تجارب وتحديات ودروس مستفادة شتى. وتعرب المفوضية عن امتنانها للمساهمات في إعداد التقرير التي وردت عليها من جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً - الإطار المعياري والتشغيلي

٣ - يعد تسارع شيخوخة السكان أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم. فقد جاء في أحدث تقديرات الأمم المتحدة^(١) في عام ٢٠١٨ ولأول مرة في التاريخ أن عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر تجاوز عدد الأطفال دون الخامسة في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يزيد عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً أو أكثر بأكثر من الضعف في جميع أنحاء العالم في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٥٠. بل إن عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٨٠ عاماً أو أكثر سيزداد بوتيرة أسرع ومن المتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات من ١٤٣ مليوناً في عام ٢٠١٩ إلى ٤٢٦ مليوناً في عام ٢٠٥٠.

٤ - ويعني هذا التحول الديمغرافي المستمر أن الحاجة تمس إلى تمكين كبار السن، الذين لا تفتأ نسبتهم تتزايد بين سكان مجتمعاتنا، من المشاركة التامة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. وكثيراً ما يتعرض كبار السن للتمييز والإهمال والإقصاء وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، ولم يول المجتمع الدولي اهتماماً كافياً لهذه العقبات التي تعيق تمتع كبار السن بحقوقهم الإنسانية تمتعاً كاملاً. وقد تتعرض مشاركة كبار السن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للخطر أيضاً بسبب الصور السلبية السائدة عن المسنين. ورغم هذه الحقائق، لا تزال درجة وضوح قضايا كبار السن في مجال حقوق الإنسان متدنية للغاية. والحال أن العديد من مطالب كبار السن غير مذكورة أصلاً في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فالغالب أن المعايير الوطنية

(١) World Population Prospects 2019: Highlights (United Nations publication, Sales No. E.19.XIII.4)

المتعلقة بالتمييز القائم على السن، وتوفير مستوى معيشي مناسب، ودعم الاستقلالية، والمشاركة في صنع القرارات، وعدم التعرض للعنف وسوء المعاملة والإهمال، غالباً ما تكون ضعيفة أو غير موجودة أصلاً.

٥- ولا يوجد في الوقت الراهن أي صك دولي مكرس لحماية حقوق الإنسان لكبار السن. ولا يشير إلى كبار السن أو التمييز على أساس العمر أي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يشكلان معاً الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وتوجد إشارات إلى الشيخوخة بوصفها أساساً للتمييز في سياقات محددة في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة ٧)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ١٣، الفقرة ١، بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء؛ والمادة ١٦، الفقرة ٢، بشأن عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء؛ والمادة ٢٥(ب) بشأن الصحة؛ والمادة ٢٨، الفقرة ٢(ب)، بشأن مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ١١، الفقرة ١(هـ)، بشأن الحق في الضمان الاجتماعي).

٦- وبالنظر إلى عدم وجود نظام حماية دولي راسخ، قدمت هيئات المعاهدات تفسيرات وأصدرت توجيهات لتطبيق معاهداتها فيما يخص كبار السن، بما في ذلك التعليق العام رقم ٦(١٩٩٥) بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/1996/22، المرفق الرابع)، والتوصية العامة رقم ٢٧(٢٠١٠) بشأن المسنات وحماية حقوقهن الإنسانية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/GC/27). وأخذت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحسبان أيضاً حقوق كبار السن في تعليقها العام رقم ١٩(٢٠٠٧) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي (E/C.12/GC/19) وتعليقها العام رقم ٢٠(٢٠٠٩) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/C.12/GC/20).

٧- وأنشأ المجلس ولاية الخير(ة) المستقل(ة) المعني(ة) بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وعُينت المكلفة بالولاية، روزا كورنفيلد - ماتي، في أيار/مايو ٢٠١٤. ومنذ أن عُينت وهي تقيّم تنفيذ الصكوك الدولية الحالية المتعلقة بكبار السن وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة مع تحديد الثغرات وأفضل الممارسات. وفي إطار تقييمها، أولت اهتماماً خاصاً لفئات محددة: المسنات والأشخاص ذوي الإعاقة والمنحدرين من أصل أفريقي وأفراد الشعوب الأصلية وأفراد الأقليات القومية أو الإثنية والدينية واللغوية والريفيين واللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في الشوارع. وتشمل تقارير زيارتها القطرية والتوصيات الواردة فيها التركيز على بناء القدرات والتعاون التقني. وركز مكلفون آخرون بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً على الأبعاد ذات الصلة لحقوق الإنسان لكبار السن في أنشطتهم، ومن بينهم الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع في تقريرها عن الحماية الاجتماعية لكبار السن (A/HRC/14/31) والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في دراسته المواضيعية بشأن أعمال حق كبار السن في الصحة (A/HRC/18/37).

٨- وأحرز تقدم على الصعيد الإقليمي من خلال اعتماد صكين إقليميين ملزمين قانوناً: اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، التي اعتمدت في

عام ٢٠١٥ ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦ ولم يدخل بعد حيز التنفيذ ريثما يصدّق عليه. ويرد في هذين الصكين إرشادات بشأن وضع سياسات وتشريعات للتصدي للتحديات التي يواجهها كبار السن في ممارسة حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك أدوات مفيدة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، توفر اتفاقية البلدان الأمريكية إطاراً معيارياً سيساعد على إزالة الوصم الذي يحيط بكبار السن، وترويج صور إيجابية أكثر عن الشيخوخة، ورفع مستوى الوعي بمساهماتهم الإيجابية في المجتمع. وتنص الاتفاقية أيضاً على تدابير محددة ينبغي اتخاذها لتنظيم المجالات المتعلقة بالشيخوخة الصحية، مثل حماية حق كبار السن في الحصول على معلومات ترتبط بالعلاج والرعاية الملطفة والحق في الحماية من التمييز وسوء المعاملة.

٩- وعلى مستوى السياسات العالمية، تمثل خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، التي اعتمدت في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، التزاماً دولياً رئيسياً تعهدت به الدول الأعضاء في إطار الأمم المتحدة من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها شيخوخة السكان والتحديات التي تطرحها في القرن الحادي والعشرين. وتدعو الخطة إلى اتخاذ إجراءات شاملة ومتزامنة لتحقيق مجتمع لجميع الأعمار، مع التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية: كبار السن والتنمية، وتعزيز الصحة والرفاه في الشيخوخة، وتهيئة بيئات مواتية وملائمة. وتدعو الخطة أيضاً إلى تعميم القضايا المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن في جداول أعمال التنمية، وتسليط الضوء على الحاجة إلى توثيق التعاون الدولي والتقني عند تنفيذها. ورغم أن الخطة وثيقة تركز على التنمية، فإنها تجسد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتحتوي على العديد من الإشارات المفيدة إلى حقوق الإنسان لكبار السن. وخلصت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان في تقريرها لعام ٢٠١٦ (A/HRC/33/44) إلى أن تنفيذ الخطة لا يكفي لضمان تمتع كبار السن بحقوقهم الإنسانية تمتعاً تاماً، لأنها لم توضع لسد جميع الثغرات الموجودة في نظام الحماية، لكنها رحبت بالاتجاه نحو تعميم مراعاة الشيخوخة في الأطر القانونية والسياساتية والاجتماعية وفي إطار التنمية الاقتصادية، وكذلك التقدم المحرز في رفع مستوى الوعي بأوضاع كبار السن وتشجيع زيادة مشاركة كبار السن على مختلف المستويات. وألقت الضوء كذلك على ضرورة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي لتوجيه التنفيذ على الصعيد الوطني، مع مراعاة الخصائص الإقليمية.

١٠- وفي عام ٢٠١٠، أنشأت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٥ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. والفريق العامل مكلف بتقييم الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات المحتملة وأفضل الطرق لسدها، بسبل منها النظر، حسب الاقتضاء، في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير. وفي عام ٢٠١٢، قررت الجمعية، في قرارها ١٣٩/٦٧، أن ينظر الفريق العامل، في إطار ولايته، في مقترحات وضع صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم، وطلبت إلى الفريق العامل أن يقدم إليها في أقرب وقت ممكن اقتراحاً يتضمن العناصر الرئيسة التي ينبغي إدراجها في صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم والتي لا تتناولها بما يكفي الآليات القائمة، وتستلزم من ثم المزيد من الحماية الدولية.

١١- وفي السنوات الأخيرة، أحرز الفريق العامل تقدماً مطرداً، منتقلاً إلى مناقشات مواضيعية أكثر لتحديد ثغرات بعينها. وركز الفريق العامل في جلسة عمله العاشرة التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٩ على موضوعات التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي. وتشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مباشرة في أعمال الفريق العامل منذ عام ٢٠١٧ وتؤدي أكثر فأكثر دوراً مهماً في رصد المشورة والدعم وتقديمهما لإدماج كبار السن في الجهود العامة لحماية حقوق الإنسان المبذولة على المستوى الوطني ولتبادل الخبرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاتها الإقليمية.

١٢- وتعدّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، مع التزامها الجوهري بعدم ترك أحد خلف الركب، خطة تنمية تحويلية راسخة في أرضية حقوق الإنسان توفر رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة. وتستهدي منظومة الأمم المتحدة بتلك الرؤية، وتدعم تنفيذ الدول الأطراف وجميع الجهات المعنية خطة عام ٢٠٣٠ من خلال أنشطتها التنفيذية لتعزيز القدرات الوطنية. وتمثل أهداف التنمية المستدامة خطوة كبيرة إلى الأمام لأنها تتضمن العديد من الأهداف التي تتناول حقوق كبار السن، خاصة تلك المتعلقة بإلغاء الفقر، وتوفير حياة صحية، والحد من عدم المساواة، وجعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع ومستدامة (الأهداف ١ و ٣ و ١٠ و ١١ على التوالي). وترد إشارات محددة إلى كبار السن وإلى العمر في الأهداف المتعلقة بالتغذية، واستخدام الموارد، والرعاية الصحية، وإمكانية الوصول، والسلامة، وجمع البيانات وتحليلها حسب العمر. ويظل التحدي يتمثل في دمج حقوق كبار السن دمجاً تاماً في تنفيذ الأهداف، بطرق منها عملية الاستعراض الوطني الطوعي.

١٣- ولا يوجد في الوقت الراهن إرشادات شاملة متاحة في منظومة الأمم المتحدة بشأن دمج حقوق الإنسان لكبار السن في الأنشطة التنفيذية دمجاً منهجاً، بما في ذلك في الإرشادات الحالية لإعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (المشار إليه سابقاً باسم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية). ويتضمن كل من إطار عمل منظومة الأمم المتحدة المشترك بشأن عدم التمييز، الذي اعتمدته مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٧^(٢)، ومشروع الدليل التنفيذي المؤقت الأخير لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن عدم ترك أحد خلف الركب، الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آذار/مارس ٢٠١٩، توصية باتخاذ إجراءات على المستوى القطري لتنفيذ مبادرات تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز القائم على السن في حق كبار السن في العمل، وتشجيع عمالة الشباب والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للأشخاص من جميع الأعمار ومعالجة مسألة تضرر الشباب من البطالة المستشرية ونوعية الوظائف المتدنية ومن الانتقال من المدرسة إلى العمل لفترة أطول وأقل أمناً. ويشير استقصاء بالعينات لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية إلى أن كبار السن غالباً ما يُدرجون ضمن الفئات الضعيفة في

(٢) انظر: United Nations System Chief Executives Board for Coordination, *Leaving No One Behind: Equality and Non-Discrimination at the Heart of Sustainable Development: A Shared United Nations Framework for Action* (United Nations, New York, 2017).

التقييمات القطرية المشتركة. وحُدد في العديد من الأطر أن التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات الحماية الاجتماعية ورعاية كبار السن من الأولويات.

ثالثاً- التجارب والممارسات في مجال التعاون التقني وبناء القدرات لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم

١٤- يرد في هذا الفرع أمثلة على أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات من طرف كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم. وسلط الضوء على عدد قليل من المبادرات ذات الصلة التي اتخذتها دول أعضاء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والتي نُفذ الكثير منها بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة.

ألف- دعم الأطر السياسية والقانونية

١٥- لدعم التزام الدول الأعضاء بإعمال حقوق الإنسان لكبار السن، قدمت كيانات منظومة الأمم المتحدة المشورة السياسية والتقنية وسهّلت تبادل الخبرات في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإصلاح القانوني وتنفيذ البرامج ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

١٦- واعتمد الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة، وهو هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، برنامج عمله للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ الذي يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ ويستجيب للأهداف الرئيسية لإعلان لشبونة الوزاري لعام ٢٠١٧، حيث جددت الدول الأعضاء في تلك اللجنة تأكيد التزامها بتطبيق استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. ويسهم تطبيق خطة العمل واستراتيجية التنفيذ الإقليمية المتصلة بها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الأهداف ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠، حيث الصلات بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف السياسية ذات الأولوية المتفق عليها في إعلان لشبونة الوزاري هي الأقوى. ويشمل برنامج العمل أنشطة في أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) تنظيم حلقات دراسية بشأن السياسات العامة ومناقشات متعمقة؛ (ب) وإعداد موجزات السياسات مع ضرب أمثلة على الممارسات الجيدة؛ (ج) وبناء القدرات بشأن المسائل المتعلقة بالشيخوخة؛ (د) ورصد تنفيذ خطة العمل واستراتيجية التنفيذ الإقليمية المتصلة بها وتمتين قاعدة الأدلة اللازمة لوضع السياسات.

١٧- ويبدل الفريق العامل جهوداً لتطوير القدرات من خلال مشروعه بشأن خرائط الطرق لتعميم مراعاة قضايا الشيخوخة. ويرمي المشروع إلى تقديم إرشادات إلى آحاد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن كيفية صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة استجابةً لخطة العمل واستراتيجية التنفيذ الإقليمية. وإن سمح تمويل البرنامج، أمكن إجراء بعثات ميدانية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بتقييم ورصد تنفيذ خارطة الطريق في جمهورية مولدوفا وجورجيا، وهما بلدان وُضعت بشأنهما خرائط طرق في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. وبالمثل، يمكن إجراء تقييم نظراء للسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي رُسمت مؤخراً بشأن الشيخوخة بناءً على مؤشر الشيخوخة النشطة. وبدعم من الفريق العامل، تعكف أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا حالياً

على رسم خرائط طرق جديدة لكل من بيلاروسيا وكازاخستان. ولتحقيق التآزر مع خطة عام ٢٠٣٠، ستصمّم خرائط طرق مستقبلية لتعميم مراعاة قضايا الشيخوخة بحيث تتماشى مع تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، سيعمد الفريق العامل، بالتعاون مع خبراء من الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، إلى وضع إرشادات أشمل من المعتمز نشرها في عام ٢٠٢٠ لتعميم مراعاة قضايا الشيخوخة في جميع مجالات السياسات ذات الصلة. وستستند التوصيات إلى الخبرة المكتسبة من خلال مشروع خارطة الطريق وستصاغ لتضم أغراض خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها.

١٨- وفي عام ٢٠١٧، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أسفر عن اعتماد إعلان أسنسيون بشأن "بناء مجتمعات شاملة للجميع: الشيخوخة في ظلّ الكرامة والحقوق". وجددت الحكومات المشاركة خلال المؤتمر تأكيد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان والكرامة والحريات الأساسية لكبار السن وحمايتهم واحترامهم، وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدعيم أنشطتها المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن من أجل مساعدة الحكومات في المنطقة على اتخاذ تدابير تكفل الممارسة الكاملة لجميع حقوق الإنسان لكبار السن وحرياتهم الأساسية وكرامتهم، بمشاركة المجتمع المدني. وعقدت اللجنة أيضاً اجتماعات خبراء في كوستاريكا في عام ٢٠١٨ وفي أوروغواي في عام ٢٠١٩ بشأن الشيخوخة وحقوق الإنسان لكبار السن في إطار خطة عام ٢٠٣٠، حيث اقترحت مجموعة من التوصيات بشأن كيفية إدماج المسائل المتصلة بكبار السن في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من منظور المساواة وحقوق الإنسان. وعلى الصعيد القطري، أفادت اللجنة بأنها تقدم الدعم التقني إلى أوروغواي والبرازيل وبيرو وكوستاريكا والمكسيك من أجل الإصلاح القانوني والتصديق على إطار رصد اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن وتطويره، وبناء القدرات داخل المجتمع المدني.

١٩- وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، نفذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مشروعاً في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية لتعزيز قدرات ثلاثة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء (أوغندا وكينيا وملاوي) لإنتاج معلومات إحصائية عن كبار السن وتحليلها من أجل رسم سياسات قائمة على الأدلة بشأن الشيخوخة وتطبيق بيانات تجريبية لوضع السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة ومراجعتها وتعديلها بالتشاور مع المجتمع المدني وسواه من الجهات المعنية. وهذا المشروع جزء من مبادرة أوسع نطاقاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى مساعدة البلدان على جمع البيانات المتعلقة بكبار السن وتحليلها كي يتّسم رصد الأوضاع المتغيرة لكبار السن بدقة أكبر خلال مرحلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماع فريق خبراء حول موضوع "قياس شيخوخة السكان: مد الجسور بين البحث والسياسات العامة" (Measuring population ageing: bridging research and policy) في بانكوك، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وكانت أهداف الاجتماع مناقشة الأسئلة الرئيسة المتعلقة بقياس شيخوخة السكان، بما في ذلك المفاهيم التقليدية والجديدة وطرق القياس، وتقييم نطاقها وحدودها من حيث دعم تصميم

السياسات الوطنية وتنفيذها والاستعراض الإقليمي والعالمي للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمتعلقة بشيخوخة السكان. وناقش خبراء من منظمات حكومية ودولية ومؤسسات بحوث ومنظمات من المجتمع المدني إمكانية تطبيق تدابير متنوعة بشأن الشيخوخة في سياقات مختلفة وإمكانية تغييرها صورة الشيخوخة في المجتمعات.

٢٠- وأنشأت لجنة الإحصاءات، في دورتها التاسعة والأربعين التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٨، فريق تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن قصد تحديد الثغرات ووضع معايير وأساليب دولية لتجميع الإحصاءات والبيانات المتصلة بالأبعاد الرئيسة للشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن خلال دورة الحياة. وسيُضطلع بعمل فريق تيتشفيلد بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى معنية بجوانب الإحصاءات المختلفة المتعلقة بالشيخوخة والمصنفة حسب السن. ويتمثل الهدف العام الذي يرمي إليه فريق تيتشفيلد في استحداث أدوات وأساليب موحدة لإعداد بيانات مصنفة حسب السن وبيانات عن الشيخوخة، وتشجيع البلدان على ذلك، عن طريق أداء دور ريادي في نشر الممارسات الجيدة في جميع أنحاء العالم وتيسير التعاون فيما بين المنظمات الوطنية المعنية بالإحصاءات. وسيعالج فريق تيتشفيلد أيضاً قضايا البيانات المتعلقة بالشيخوخة ونقص البيانات.

٢١- وفي عام ٢٠١٨، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم التقني لرسم الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالشيخوخة في الاتحاد الروسي وتركيا وطاجيكستان ونيبال. وفي عام ٢٠١٩، نظمت منظمة الصحة العالمية حلقة عمل لاستعراض حالة تنفيذ الاستراتيجيات الأوروبية والعالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الشيخوخة والصحة، التي حُددت خلالها ابتكارات سياسية وأفضل ممارسات مستمدة من تجارب البلدان في جميع أنحاء أوروبا. وفي الأمريكتين، في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم الفني لوضع اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن واعتمادها والتصديق عليها.

باء- الاعتماد على الذات والاستقلال

٢٢- تعد قدرة الإنسان على اتخاذ قراراته والتحكم في حياته أمراً أساسياً لكرامته. غير أن كثيراً من كبار السن يُجرّمون اعتمادهم على ذواتهم واستقلالهم اللذين كانوا يتمتعون بهما فيما مضى من حياتهم، وذلك غالباً بسبب الاعتقاد بأنهم لم يعد في إمكانهم اتخاذ قراراتهم بأنفسهم أو أنه ينبغي تجاهل قراراتهم. وإن تمكين كبار السن من العيش معتمدين على ذواتهم إلى أقصى حد ممكن - بغض النظر عن حالتهم الجسدية والنفسية وغيرها - يستوجب تغييراً جذرياً في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الشيخوخة. ويعد الحق في التمتع بالأهلية القانونية وممارستها عنصراً أساسياً في الاعتماد على الذات والاستقلال. يمكن كبار السن، عندما لا يستطيعون رعاية مصالحهم بأنفسهم، من الحصول على ترتيبات الدعم في اتخاذ القرار. وتعد الضمانات الفعالة والوصول إلى الآليات الفعالة لتقديم الشكاوى وسبل الانتصاف المناسبة ضرورية في الحالات التي يُنتهك فيها حق كبار السن في الاعتماد على الذات والاستقلال، بما في ذلك الحق في الأهلية القانونية.

٢٣- وإذا كان الاعتماد على الذات والاستقلال مفهوميين قانونيين جديدين نسبياً، فإنه يمكن استمداد توجيهات معيارية من عدد من الصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة، ومن بينها

اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظم مكتب مفوضية حقوق الإنسان الإقليمي في أوروبا ومنبر أوروبا للشيخوخة مشاورات متعددة الجهات المعنية لمواصلة بلورة فهم نظري وعملي للاعتماد على الذات والاستقلال ومناقشة الرعاية الصحية الطويلة الأجل والرعاية الملطفة. وقُدِّم ما انتهت إليه الحلقة الدراسية من نتائج إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة للمساهمة في المناقشات المواضيعية بشأن تلك المواضيع في دورته التاسعة التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي موجز سياساتي عن الشيخوخة، أبرزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاستراتيجيات الممكنة لصون استقلال كبار السن وتعزيزه، مستلهمة الابتكارات والممارسات الجيدة من ٢٥ دولة عضواً^(٣).

جيم - الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية

٢٤ - تستند حقوق كبار السن في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي مناسب لدعم صحتهم ورفاههم إلى الصكوك الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان. وترد إشارات محددة إلى الحماية الاجتماعية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٥) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ٩-١١). ومضمون تلك الحقوق محدد أيضاً في المجموعة المعيارية للمعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية (ILO) والتي توفر إرشادات ملموسة للبلدان بشأن سبل تفعيل حق كبار السن في الضمان الاجتماعي، ابتداءً من توفير مستويات أساسية من الضمان الاجتماعي وانتهاءً بالإعمال الكامل لذلك الحق. ومن بين أحدث المعايير الموضوعية لهذا الغرض التوصية رقم ٢٠٢ بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢، التي توفر إطاراً مرجعياً دولياً يحدد نطاق ومستويات مزايا الضمان الاجتماعي الضرورية والكافية لضمان الحفاظ على الدخل وتأمين الدخل، وكذلك الحصول على الرعاية الصحية، في الشيخوخة. وبشكل توسيع نطاق التغطية ليشمل جميع كبار السن هدفاً أساسياً للمعايير الغرض منه تحقيق الحماية الشاملة، كما تنص عليه التوصية رقم ٢٠٢ صراحة.

٢٥ - وتدعو خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١-٣، إلى تطبيق أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية للجميع، بما في ذلك الأرضيات، مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء والضعفاء. ويتمثل أحد التحديات المهمة في السياسات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الشائخة في توفير مستوى دخل كاف لجميع الأشخاص في سن الشيخوخة دون إنهاك قدرات الأجيال الشابة. وفي ضوء تحدي التمويل والاستدامة الذي تواجهه تُظَم الضمان الاجتماعي في سياق التغيرات الديمغرافية، للدولة دور حيوي في التنبؤ بالتوازن الطويل الأجل بين الموارد والنفقات من أجل ضمان وفاء المؤسسات بالتزاماتها تجاه كبار السن.

٢٦ - وجاء في تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة^(٤) أن ٦٨ في المائة من الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد، على الصعيد العالمي، يحصلون على معاش تقاعدي، سواء أكان

(٣) ECE, "Innovative social services and supportive measures for independent living in advanced age", Policy brief on ageing No. 20, November 2018.

(٤) انظر ILO, Social Protection Department, *Social Protection for Older Persons: Policy Trends and Statistics* 2017-19, Social protection policy paper 17 (Geneva, 2018).

قائماً على الاشتراك أم لا. وقد أحرز تقدم كبير في توسيع نطاق تغطية نُظم التقاعد في البلدان النامية، لكن حق كبار السن في الحماية الاجتماعية ليس بعد حقيقة واقعة بالنسبة لكثيرين منهم. ويحصل على المعاش في معظم البلدان المنخفضة الدخل أقل من ٢٠ في المائة من كبار السن الذين تجاوزوا سن التقاعد القانونية. ولا يزال عدد كبير من كبار السن في العديد من البلدان النامية يعتمدون على دعم الأسرة اعتماداً كبيراً.

٢٧- وتُسبغ معظم المسنات اللائي يعملن في البيت وفي القطاعات غير الرسمية طوال حياتهن من مخططات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي القائمة على الاشتراك والمربطة بالعمالة الرسمية (A/HRC/37/32، الفقرة ٣٦). وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزاً سياساتياً بشأن نُظم المعاشات التقاعدية المراعية للاعتبارات الجنسانية حيث قُدمت توصيات عدة بشأن الكيفية التي يمكن بها تحويل نُظم المعاشات التقاعدية لتقليص الفجوات بين الجنسين وحماية تأمين دخل المرأة في سن الشيخوخة^(٥).

٢٨- وتقدم منظمة العمل الدولية، من خلال برنامجها للحماية الاجتماعية، المساعدة إلى البلدان من خلال الخدمات الاستشارية القانونية، ورسم السياسات، وتقييمات التكلفة والتمويل، والتحليل الاكتواري، والتصميم المؤسسي لدعم استحداث برامج الحماية الاجتماعية أو إصلاحها، وتأمين الدخل، والرعاية الصحية. ويشمل دعم منظمة العمل الدولية تنفيذ أو تنقيح برامج الحماية الاجتماعية الشاملة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستهدف العاطلين عن العمل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأمهات الحديثة العهد، والأسر التي لديها أطفال وغيرهم، تماشياً مع معايير منظمة العمل الدولية والضمان الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، دعمت منظمة العمل الدولية، بمعية كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، حكومة موزامبيق في تحديث استراتيجيتها الأساسية للحماية الاجتماعية، التي تهدف إلى توسيع نطاق تغطية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال توسعة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٤. وتمشياً مع هذه الأهداف، ضاعفت الحكومة مؤخراً ثلاثة أضعاف الحيز المالي المخصص للحماية الاجتماعية، الشيء الذي مكّن من تحقيق زيادة ملحوظة في عدد المستفيدين من البرامج الأساسية، إذ ارتفع من ١٨٣ ٠٠٠ أسرة معيشية في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٤٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧.

٢٩- وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لكبار السن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نشرت منظمة العمل الدولية مجموعة من الموارد للمساعدة على تحقيق التوازن في الإصلاحات الجارية والمقبلة للمعاشات التقاعدية بين كفاية المعاشات التقاعدية والاستدامة المالية. وتوفر عُدة الأدوات، التي يشار إليها باسم "دليل المعاشات التقاعدية"^(٦)، مواد تعليمية أساسية بشأن خيارات السياسة العامة، وتُناسب المنافع، والإحصاءات، والحالات القطرية، وتصميم نُظم المعاشات التقاعدية، بما في ذلك حاسبة تكاليف الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية.

(٥) UN-Women, "Protecting women's income security in old age: toward gender-responsive pension systems", Policy brief No. 3, 2015.

(٦) انظر www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=63.

دال - تشجيع الشيخوخة النشطة والصحية

٣٠- تعرّف منظمة الصحة العالمية مفهوم الشيخوخة الصحية بأنها عملية تطوير القدرة الوظيفية التي تمكن من تحقيق الرفاهية في سن الشيخوخة والحفاظ على هذه القدرة. وتُحدّد القدرة الوظيفية من خلال القدرة الذاتية للأفراد، والبيئات التي يعيشون فيها والتفاعل فيما بينهم. ويضاف إلى ذلك أن الشيخوخة الصحية عملية تمتد طول الحياة وقد تصلح لجميع الأفراد وليس فقط لغير المصابين بمرض حالياً. وتوفر "الاستراتيجية وخطة العمل العالمية بشأن الشيخوخة والصحة ٢٠١٦-٢٠٢٠: نحو عالم يحيا فيه الجميع حياة طويلة وصحية" (Global strategy and action plan on ageing and health 2016-2020: towards a world in which everyone can live a long and healthy life)، اللتين اعتمدهما في أيار/مايو ٢٠١٦ الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية البالغ عددها ١٩٤ دولة في قرار جمعية الصحة العالمية ٦٩-٣، إطاراً للعمل في هذا المجال وتدعمهما الأدلة المقدمة في التقرير العالمي حول الشيخوخة والصحة. وتوفر الاستراتيجية رؤية وأهدافاً لمدة ١٤ عاماً، من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠، وخطة عمل للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ لإنشاء قاعدة الأدلة والشرائط لعقد الشيخوخة الصحية ٢٠٢٠-٢٠٣٠ (انظر الوثيقة WHA69/2016/REC/1، القرار ٦٩-٣ والمرفق ١).

٣١- وأبرز توثيق التعاون التقني وتعزيز القدرات على المستوى القطري في الاستراتيجية بوصفها أولويتين رئيسيتين للارتقاء بالعمل في مجال الشيخوخة. وفي الآونة الأخيرة، اختارت المكاتب الإقليمية والقطرية لمنظمة الصحة العالمية والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى من ٨١ بلداً التدريب والتوجيه باعتبارهما يتصدران الأولوية في السنوات العشر المقبلة من العمل في مجال الشيخوخة، كما يتضح من ردودها على استبيان نظمته منظمة الصحة العالمية في أواخر عام ٢٠١٨. وفي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، ارتقت منظمة الصحة العالمية بمستوى تعاونها التقني وعززت القدرات من خلال تنظيم سلسلة من برامج وأنشطة بناء القدرات والمساهمة فيها وتقديم الدعم التقني على الصعيدين القطري والإقليمي. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، قدمت منظمة الصحة العالمية دعماً تقنياً للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء من أجل وضع السياسات والبرامج وخطط العمل الوطنية بشأن الشيخوخة الصحية بحيث تكون متسقة مع الأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك الاستراتيجية وخطة العمل. ووضعت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة أول برنامج على الإنترنت بشأن الشيخوخة الصحية يهدف إلى تكوين القادة وتزويدهم بالمعارف والكفاءات اللازمة لينخرطوا بجدية في موضوع الشيخوخة الصحية ويصبحوا عوامل تغيير في جميع أنحاء العالم لوضع الفكرة موضع التنفيذ.

٣٢- وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين البوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في تلبية احتياجات كبار السن الصحية. وأنشأ الصندوق، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية "شراكة من أجل الصحة العامة" (Partnership for Public Health)، مراكز للشيخوخة الصحية في البوسنة والهرسك، بما فيها سرايفو، تعمل على تحسين نوعية حياة كبار السن، خاصة صحتهم النفسية، وتمكينهم من الانخراط بعمق في مجتمعاتهم المحلية وتقديم مساهمات قيمة إليها.

وكرّرت التجربة الناجحة للبوسنة والهرسك في مقدونيا الشمالية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال إنشاء مركزين للشيخوخة الصحية في بلديّ فينيشيا وشاسكا لتلبية احتياجات كبار السن، بمن فيهم من لا يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية. وأُجريت زيارة تعليمية للمراكز في سرايفو في عام ٢٠١٧ شملت مشاركين على المستوى الوزاري للوقوف مباشرة على طريقة إدارتها والممارسات الجيدة التي يمكن نقلها حسب الاقتضاء. ونُظمت أنشطة بناء القدرات في كلا البلدين من أجل فهم أفضل لنتائج التغيرات الديمغرافية السريعة وكيف يمكن الاستفادة من قدرات كبار السن. ويضاف إلى ذلك حشد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال شيخوخة السكان لتشجيع الشيخوخة النشطة والصحية بين كبار السن.

هاء- استعمال التكنولوجيا المساعدة

٣٣- تعمل التقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي على تغيير مجتمعتنا تغييراً جذرياً، بما في ذلك في مجال رعاية كبار السن ومساعدتهم. وركزت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على هذا الموضوع في تقريرها المواضيعي لعام ٢٠١٧ (A/HRC/36/48) الذي قدمت فيه لمحة عامة عن المعايير الدولية والإقليمية الحالية لحقوق الإنسان وحلّلت إمكانات وتحديات استخدام هذه التكنولوجيا لتمتع كبار السن بحقوقهم الإنسانية. ولاحظت أن استخدام التكنولوجيا والروبوتات المساعدة ينطوي على إمكانات كبيرة تتمثل في زيادة قدرة كبار السن على العيش مستقلين ومُعتمدين على ذواتهم وعلى ممارسة جميع حقوق الإنسان المكفولة لهم ممارسة كاملة على قدم المساواة مع غيرهم. وأوصت بأن تدمج الدول التكنولوجيا المساعدة في خطط الحماية الصحية والاجتماعية، وإتاحتها بأسعار ميسورة، وتقديم المساعدة المالية لمن هم بحاجة إليها، مع الإبقاء على خيارات الدعم الأخرى، بما فيها الرعاية التقليدية، وإنشاء آليات ملائمة للرصد والمساءلة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، دعت الدول إلى توثيق التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لإتاحة مزيد من فرص الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل المعارف.

٣٤- وفي يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استضافت حكومة النمسا في فيينا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمرًا دولياً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن ركز على التحديات التي تواجه كبار السن والفرص المتاحة لهم، مستقبلاً، وتمتعهم بحقوق الإنسان وكيف يمكن تسهيل هذا التمتع عن طريق التطورات التكنولوجية، مثل علم التحكم الآلي والتشغيل الآلي والرقمنة. واعتمد في المؤتمر إعلان بشأن حقوق الإنسان لكبار السن (إعلان فيينا) أقر فيه المشاركون بضرورة اتخاذ تدابير لتحسين استخدام التقدم التكنولوجي وضمان حصول كبار السن على التعليم والتدريب المناسبين. وقُدِّم الإعلان في وقت لاحق إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة في دورته العاشرة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٩^(٧).

٣٥- ويركز عدد من مؤسسات الأمم المتحدة أكثر فأكثر على دور التكنولوجيات الجديدة بالنسبة إلى كبار السن. فقد استهلّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

(٧) يمكن الاطلاع على الإعلان ومعلومات أخرى على الرابط التالي: www.ageing.at.

على سبيل المثال، بالتعاون مع جمهورية كوريا، مشروعاً لتحديد أساليب عملية وفعالة لتعزيز فرص حصول كبار السن على الرعاية الصحية والرعاية الطويلة الأجل وزيادتها وتحقيق المساواة في توفيرها، وضمان نشر هذه المعارف والممارسات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتُعَد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حالياً دراسات في بلدان مختارة في المنطقة لديها بيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها دعم خدمات الرعاية الصحية المقدمة إلى كبار السن. وستُطَلَع بلدان أخرى في المنطقة على النتائج والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من هذه الدراسات.

٣٦- ويستكشف الاتحاد الدولي للاتصالات مفهوم المدن الذكية المستدامة منذ عام ٢٠١٣. ويشكل الإدماج الاجتماعي وإنشاء مجتمع معلومات جزءاً مهماً من عملية الانتقال إلى المدن الذكية المستدامة حيث يمكن لجميع فئات المجتمع، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي والدخل والعمر، الحصول على الخدمات الأساسية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للعيش في المناطق الحضرية. وداخل المدن الذكية المستدامة، تُجهَّز المباني الذكية المستدامة بتكنولوجيات فعالة، بما فيها المستشعرات وشاشات وكاميرات المرضى، لتلبية احتياجات كبار السن من السكان وضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية المناسبة إلى جانب الحماية اللازمة من الانتهاكات والأحداث غير المبررة. ولما كان الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة تضع معايير دولية، فقد وضع، من خلال قطاع تقييس الاتصالات، قائمة شاملة بمؤشرات الأداء الأساسية للانتقال إلى المدن الذكية المستدامة، إلى جانب ١٥ من وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، في إطار مبادرة "متحدون من أجل مدن ذكية مستدامة". وتنفذ أكثر من ٥٠ مدينة حول العالم هذه المؤشرات بالفعل لتحسين الخصائص الوظيفية الحضرية ونوعية الحياة وضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

واو- الوصول إلى المعلومات والتعلم مدى الحياة

٣٧- يواجه كبار السن تحديات متعددة فيما يتعلق بتمتعهم بجميع مستويات التعليم الجيد والتدريب والتعلم مدى الحياة وخدمات بناء القدرات. وتتداخل الشيخوخة غالباً مع أشكال أخرى من الضعف والإقصاء الاجتماعي، مثل المرض والإعاقة والفقر. وقد يصطدم كبار السن بمحاجز مادية تحول دون التعلم بسبب الموقع والنقل وسهولة الوصول، وغالباً ما يفترقون إلى المهارات اللازمة للاستفادة الكاملة من فرص التعلم الرقمي وعبر الإنترنت مدى الحياة.

٣٨- ويحدد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة التزامات الدول الأعضاء بضمان تعليم جيد منصف وشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. والتعلم مدى الحياة جزء أصيل من الحق في التعليم الأساسي بموجب الفقرة ٢(د) من المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٨). وتشير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ٦ إلى أن كبار السن ينبغي أن يحصلوا على برامج تعليمية وتدريبية مناسبة طوال حياتهم.

(٨) انظر الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤ من التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم (E/2000/22-E/C.12/1999/11)، المرفق السادس).

٣٩- وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في توصيتها لعام ٢٠١٥ بشأن تعلّم وتعليم الكبار الدول الأعضاء إلى تعزيز فرص التعلّم مدى الحياة والمشاركة فيه على نطاق أوسع. وبالمثل، توصي اليونسكو، في توصيتها لعام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني التي تهدف إلى تمكين الأفراد وتعزيز فرص التوظيف والعمل اللائق والتعلم مدى الحياة، بأن تتخذ الدول الأعضاء تدابير لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الشباب والبالغين في التعلم، وتنمية معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم والارتقاء بمستوياتها من خلال تحويل التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بجميع أشكالهما وتوسيع نطاقهما للتعامل مع التنوع الكبير في احتياجات التعلم والتدريب.

٤٠- ولما كان معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة أحد المعاهد التعليمية الرئيسية التابعة لليونسكو والوحدة التنظيمية الوحيدة داخل منظومة الأمم المتحدة التي لديها ولاية عالمية للتعلم مدى الحياة، فإنه يشجع التعلم مدى الحياة ويدعمه مع التركيز على تعلم الكبار والتعليم المستمر ومحو الأمية والتعليم الأساسي غير الرسمي. ويركّز خاصة في أنشطته على توطيد العدالة التعليمية للفئات المحرومة وفي البلدان الأكثر تضرراً من الفقر والنزاعات. ويدعم تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين نوعية سياساتها واستراتيجياتها للتعلم مدى الحياة لبناء نظم شاملة للتعلم مدى الحياة من خلال استعراض السياسات والحوار حول السياسات وتنمية قدرات الجهات الوطنية الرئيسية المعنية.

٤١- وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا موجزاً سياسياً بشأن التعلم مدى الحياة^(٩) حيث سلطت الضوء على الممارسات الجيدة من جميع أنحاء المنطقة وقدمت توصيات عدة، بما فيها ضرورة ترويج برامج التعليم التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، لأن المسنّات قد يكون لديهن احتياجات تعليمية مختلفة عن احتياجات كبار السن من الرجال. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم التقني لحكومة البرازيل وساهمت في مناقشة مسألة التعليم المستمر وعدم التمييز على أساس السن من حيث الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية.

زاي- مكافحة جميع أشكال التمييز ضد كبار السن

٤٢- يشكل التمييز القائم على السن وتفشي التمييز ضد المسنين عقبة كبيرة أمام تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان ومساهماتهم النشطة في المجتمع. وتعد المساواة وعدم التمييز من السمات المميزة لجميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، إضافة إلى الصكوك الإقليمية ذات الصلة. غير أن عدم وجود إشارات صريحة إلى العمر باعتباره أساساً محظوراً للتمييز في الصكوك الدولية والإقليمية الموجودة يجعل الحماية من التمييز القائم على السن أقل وضوحاً. فعلى سبيل المثال، من بين أكثر من ١٣ ٠٠٠ توصية تتعلق بالتمييز مصنفة في الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، أقل من ١ في المائة يتصل بالتمييز القائم على السن في حق كبار السن. وفي السنوات الأخيرة، أولت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة، مزيداً من الاهتمام للتصدي للتحديات المتعددة المتمثلة في التمييز ضد كبار السن، لا سيما النساء، وإساءة معاملتهم والعنف بهم. فالغالب أنهم يعانون التمييز المتعدد

(٩) ECE, "Lifelong learning", Policy brief on ageing No. 5, March 2010.

الجوانب ووظائف الآثار التراكمية للنوع الاجتماعي وغير ذلك من أشكال التمييز التي يتحملونها طوال حياتهم.

٤٣- وتعكف منظمة الصحة العالمية منذ عام ٢٠١٦، بناءً على طلب الدول الأعضاء (انظر قرار جمعية الصحة العالمية ٦٩-٣)، على تنظيم حملة عالمية لمكافحة التمييز ضد المسنين واستثمار الجهود في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) جمع الأدلة حول التمييز ضد المسنين (أي كيف يحدث، وكيف يُشعر به، وكيف يقاس، وما هي عواقبه، وما هي الاستراتيجيات الموجودة للتصدي له) وحول كيفية إدارة حملة للتصدي للتمييز ضد المسنين (أي ما يصلح وما لا يصلح)؛ (ب) بناء تحالف عالمي من الجهات المعنية لقيادة المسيرة نحو عالم لا تمييز فيه ضد المسنين؛ (ج) رفع مستوى الوعي بالحاجة إلى التصدي للتمييز ضد المسنين. وفي ٢٠١٨، أدارت منظمة الصحة العالمية حلقة عمل عن التمييز ضد المسنين على درجة عالية من التخصص في المؤتمر العالمي بشأن الشيخوخة الذي نظمه الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة في كندا، وأسهمت في حلقة عمل مماثلة في مؤتمر الرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب الشيخوخة للمنطقة الأوروبية الذي عقد في السويد في عام ٢٠١٩. وهدفت ورشتا العمل إلى إشراك المشاركين في المناقشات حول مفهوم التمييز ضد المسنين، وأحدث الأدلة على تأثير هذا التمييز على كبار السن، والاستراتيجيات الحالية للتصدي لهذه الظاهرة. وهدفتا أيضاً إلى توليد أفكار عن الكيفية التي يمكن بها للناس تطبيق الأدلة والموارد الموجودة لرسم سياسات وسنّ ممارسات أفضل وحفز العمل من خلال الحملة العالمية التي تقودها منظمة الصحة العالمية لمكافحة التمييز ضد المسنين.

٤٤- وأصدرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أحدث موجز سياساتي لها عن التمييز ضد المسنين حول موضوع مكافحة هذا النوع من التمييز في عالم العمل^(١٠). واستناداً إلى أمثلة على الممارسات الجيدة من المنطقة، تلقي اللجنة الاقتصادية لأوروبا الضوء في الموجز السياساتي على السبل الكفيلة بالتصدي للتمييز ضد المسنين في سوق العمل بغية إيجاد أماكن جامعة ومتنوعة من حيث العمر تتكافأ فيها جميع الأجيال في فرص العمل.

٤٥- وينفذ التحالف العالمي من أجل حقوق كبار السن، بالشراكة مع المنظمة الدولية المعنية بالمسنين (Age International) والرابطة الدولية لمساعدة المسنين (HelpAge International)، مشروعاً بعنوان "مكافحة التمييز ضد المسنين على الصعيد العالمي" (Global fight against ageism) يرمي إلى تمكين كبار السن ومنظمات المجتمع المدني في ١٠ بلدان في آسيا وإفريقيا (أوغندا، وبنغلاديش، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وموريشيوس، ونيبال، والهند) للدفاع عن حقوق كبار السن وتحدي التمييز ضد المسنين والتمييز القائم على السن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٤٦- وفي عام ٢٠١٨، أطلق منبر أوروبا للشيخوخة، بدعم من شركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، حملة مدتها ٧٠ يوماً لمكافحة التمييز ضد المسنين على مدى فترة تمتد من اليوم الدولي لكبار السن (١ تشرين الأول/أكتوبر) حتى الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في اليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر).

(١٠) ECE, "Combating ageism in the world of work", Policy brief on ageing No. 21, February 2019.

حاء- دعم الإدماج الكامل لكبار السن في المجتمع

٤٧- بعد الحق في المشاركة ضماناً تحمي من الإقصاء الاجتماعي والعزلة، من دونها يظل كبار السن يعانون من معتقدات راسخة مؤداها أنهم عبء اجتماعي وأنهم مستفيدون سلبيون من المساعدة وليسوا أصحاب حقوق فاعلين مستمرون في المساهمة في المجتمع. وتعد تهيئة بيئة مناسبة للعمر أمراً أساسياً لضمان استمرار كبار السن في المساهمة بفاعلية وإدماجهم التام في جميع مناحي الحياة. وتنص خطة عمل مدريد على أنه يحق لجميع كبار السن، بقطع النظر عن ظروفهم، العيش في بيئة تعزز قدراتهم (A/CONF.197/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٩٤). وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ أهدافاً محددة تتعلق بكبار السن في إطار الهدف ١١ لتوفير نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة (الهدف ١١-٢)، وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها (الهدف ١١-٧). وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة "إمكانية وصول الجميع" بوصفه مبدأً أساسياً والتزامات مثل تمكين كبار السن من المشاركة بفعالية في صنع القرارات المرتبطة بالتنمية الحضرية والعمرانية (قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق، الفقرة ١٤٨). ولتشجيع إدماج كبار السن اجتماعياً، شددت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على ضرورة تعميم مراعاة حقوقهم في التنمية وفي السياسات الحضرية وفي استراتيجيات الحد من الفقر (A/HRC/39/50، الفقرة ٨٣).

٤٨- ويدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بصفته وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن المستوطنات البشرية والتوسع الحضري، تحسين التخطيط المكاني للمدن وإدارتها ويبحث عليهما، ويحترم حقوق كبار السن في المدن ويحميها ويُعْمِلُها. وغالباً ما يقيّد الحصول على الخدمات والتعليم والإدماج الاجتماعي بسبب نقص الحركة وإمكانية الوصول. لذلك يدعم موئل الأمم المتحدة التصميم العالمي باعتباره مبدأً يطبّق على جميع عمليات التنمية الحضرية. ويجب أن تكون البيئة المعمورة مصممة تصميمياً مناسباً لإعمال حقوق جميع الناس، بمن فيهم كبار السن، في أن يحصلوا على الخدمات الحضرية ويحيوا الحياة الحضرية ويحصلوا على السكن. ويجب استكمال ذلك النهج بنظم نقل مناسبة وتصاميم سكنية ملائمة تمكّن كبار السن من الوصول المادي الكامل إليها. وبعد استيفاء هذه الشروط فقط يكتسب كبار السن الكرامة التامة ويتمتعون بالتمتع الكامل بحقوقهم في المدن، بما فيها حقوقهم في الاعتماد على الذات والاستقلال. ومن خلال عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) ومن خلال تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما اعتماد نهج تراعي العمر في التنمية الحضرية والعمرانية، ما فتئ موئل الأمم المتحدة يخطط أكثر فأكثر مع الشركاء الذين يعملون مع كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، في جملة أشخاص.

٤٩- ومنذ عام ٢٠١٠ ومنظمة الصحة العالمية تعمل على ترويج شبكة عالمية من المدن والمجتمعات المحلية التي تراعي العمر لحفز المدن والمجتمعات المحلية وغيرها من مستويات الحكم دون الوطنية في جميع أنحاء العالم وتمكينها من أن تراعي العمر أكثر فأكثر. وتسعى منظمة الصحة العالمية من خلال الشبكة إلى دعم الجهات الأعضاء بحيث تراعي العمر أكثر بواسطة ما يلي: (أ) التغيير الملهم، من خلال إظهار ما يمكن فعله وكيف يمكن فعله؛ (ب) وربط المدن والمجتمعات بعضها ببعض في جميع أنحاء العالم لتسهيل تبادل المعلومات والمعارف والخبرات؛

(ج) ودعم المدن والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول مبتكرة وقائمة على الأدلة تكون مناسبة. وتنظم منظمة الصحة العالمية في إطار الشبكة العديد من برامج وأنشطة بناء القدرات، بما فيها برنامج توجيه البيانات التي تراعي العمر الذي استُهل في عام ٢٠١٨ لإنشاء قادة للعقد القادم من الجهود الرامية إلى إنشاء مدن ومجتمعات محلية تراعي العمر ولبناء مهارات مهمة لتهيئة بيئات تراعي العمر، مثل إقامة شراكات استراتيجية، والدفاع عن كبار السن، وتيسير العمليات التشاركية، وفهم أوجه عدم المساواة والتصدي لها، والاضطلاع بأنشطة الرصد والتقييم والتحليلات، ورسم السياسات. وإضافة إلى ذلك، تستضيف منظمة الصحة العالمية، بالشراكة مع الاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية بشأن البيانات التي تراعي العمر والمواضيع الرئيسة الناشئة في هذا الصدد، مثل مؤشرات مراعاة العمر، والحد من أوجه عدم المساواة، والبيانات التي تراعي العمر في السياقات الريفية والنائية.

طاء- الاستفادة من خدمات الرعاية والصحة والدعم

٥٠- مع استمرار شيخوخة السكان وزيادة امتداد عمرهم، من المتوقع أن يزداد عدد كبار السن الذين يحتاجون إلى رعاية صحية طويلة الأجل وخدمات دعم أخرى زيادة كبيرة. وخلال عملية الاستعراض والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، حددت الدول الأعضاء تحسين خدمات الصحة والرعاية باعتبارها أولوية في جميع المناطق (E/CN.5/2018/4)، الفقرة ٥٩). وبعد الحصول على الرعاية الصحية طويلة الأجل وغيرها من الخدمات عنصراً أساسياً من عناصر حق كبار السن في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والحق في الضمان الاجتماعي والحق في مستوى معيشي مناسب، من بين أمور أخرى. لكن يوجد حالياً ثغرات وتحديات كبيرة من جهة الأطر القانونية والسياساتية وتوافر خدمات الرعاية وجودتها، وهناك نقص حاد في الموظفين المدربين^(١١). وتعتمد العديد من الدول على الرعاية غير الرسمية التي يوفرها، في البيت غالباً، مقدمو رعاية لا يتمتعون بدعم كافٍ وهم عادة نساء من الأسرة أو الأصدقاء لا يتلقين أجراً وقد تحدّ أعمالهن في مجال الرعاية من قدرتهن على الانخراط في عمل مدفوع الأجر.

٥١- وحددت منظمة الصحة العالمية ثلاثة نهج ستكون حاسمة في إيجاد رعاية ملطفة فعالة طويلة الأجل لتلبية احتياجات كبار السن: (أ) إرساء الأسس اللازمة لنظام رعاية صحية طويلة الأجل؛ (ب) تكوين قوة عاملة قابلة للاستمرار ومدرية تدريباً مناسباً والحفاظ عليها؛ (ج) توفير رعاية صحية جيدة طويلة الأجل. وبدعم من ٣٠ خبيراً في طب الشيخوخة، وضعت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية قائمة على الأدلة بشأن الرعاية المتكاملة لكبار السن^(١٢)، مع التركيز بوجه خاص على المؤسسات التي تعاني نقصاً في الموارد. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية الموجهة إلى غير المتخصصين من العاملين في قطاع الصحة إرشادات حول التدخلات المنزلية

(١١) انظر، على سبيل المثال، Xenia Scheil-Adlung, *Long-term Care Protection for Older Persons: A Review of Coverage Deficits in 46 Countries*, Extension of social security: working paper No. 50 (ILO, Geneva, 2015).

(١٢) WHO, *Integrated Care for Older People: Guidelines on Community-level Interventions to Manage Declines in Intrinsic Capacity* (Geneva, 2017).

لفائدة كبار السن لمنع تراجع قدراتهم الذاتية أو عكس اتجاهها أو إبطائها. ومنذ عام ٢٠١٨ ومنظمة الصحة العالمية تقدم الدعم التقني والمشورة إلى البلدان لاعتماد المبادئ التوجيهية وتنفيذها.

٥٢- وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، أدارت الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مشروعاً لتحسين حقوق الإنسان لكبار السن في مجال الرعاية الصحية الطويلة الأجل، مع التركيز بوجه خاص على الرعاية المؤسسية. ونُفذ المشروع بدعم من المفوضية الأوروبية وتضمنّ لمحة عامة عن المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان التي حددت من خلال أعمال الرصد في إطار مشروع تجريبي في ألمانيا وبلجيكا ورومانيا وكرواتيا وليتوانيا وهنغاريا، لا سيما فيما يخص احترام الكرامة والحق في الخصوصية والاعتماد على الذات والمشاركة والوصول إلى العدالة. وألقت الشبكة الضوء بوجه خاص، في النتائج التي توصلت إليها، على التحديات التي يواجهها الأفراد عندما يتعلق الأمر باحترام خياراتهم بخصوص أماكن تلقي الرعاية الصحية الطويلة الأجل واحترام أهليتهم القانونية والوصول إلى الخدمات. وفي تحليل أعدته الشبكة، أُلقي الضوء أيضاً على أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان لا تمنح صراحةً كبار السن حقاً في الرعاية الصحية طويلة الأجل، وأن ثمة عدم وضوح بخصوص التزامات الجهات مقدمة الرعاية الصحية الطويلة الأجل من القطاع الخاص الساعية إلى الربح وغير الساعية إلى الربح.

رابعاً- الاستنتاجات

٥٣- يمكن لكبار السن، من خلال المهارات والخبرات التي اكتسبوها على مر الزمن، أن يسهموا في المجتمع والاقتصاد إسهاماً كبيراً، سواء بوصفهم أفراداً أو من خلال أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ويؤدي التعاون التقني وبناء القدرات دوراً حاسماً في تمكين كبار السن من مواصلة الإسهام في المجتمع وفي الوفاء بوعدهم ترك أحد خلف الركب المنصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠.

٥٤- ومن الضروري بذل جهود أكبر بكثير لزيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان لكبار السن في منظومة الأمم المتحدة وزيادة إبراز هذه الحقوق داخل المنظومة من أجل تقديم دعم أكثر تماسكاً وتنسيقاً. وتشير نتائج هذا التقرير إلى الحاجة إلى أداة محددة للتوجيه وبناء القدرات لإدماج حقوق الإنسان لكبار السن في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. ويستوجب النهج القائم على حقوق الإنسان تحولاً جوهرياً في النظر إلى كبار السن بوصفهم أصحاب حقوق وعناصر تغيير فاعلة، وليس مجرد فئة سكانية ضعيفة تحتاج إلى المساعدة والدعم.

٥٥- وتكتسي زيادة توضيح القواعد والمعايير الحالية ووضع معايير جديدة لسد ثغرات بعينها في حماية كبار السن أهمية بالغة من أجل الارتقاء بأنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان لكبار السن. ويلزم إحراز مزيد من التقدم، في جملة أمور، منها عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة كي يُنجز ولايته، على النحو الوارد في قراري الجمعية العامة ١٨٢/٦٥ و ١٣٩/٦٧، ويجب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام، في سياق آليات حقوق الإنسان الدولية، وهي هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، للتحديات الخاصة التي يواجهها كبار السن.

ومن شأن التوصيات المحددة والتوجيهات المعيارية المنبثقة عن تلك الآليات المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن أن توفر مداخل وتوجه التعاون التقني بين الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. ونتيجة لذلك، سيُشترط من الدول والجهات المعنية الأخرى بمراقبة أوضاع كبار السن والإبلاغ عنها بصورة أكثر انتظاماً إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفي إطار عمليات الرصد والاستعراض لخطّة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٥٦- ويسلط هذا التقرير الضوء على الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تيسير تبادل الخبرات بين البلدان، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عند التصدي للتحديات التي تواجهها حماية كبار السن والثغرات الموجودة فيها. ويمكن للأفرقة القطرية والوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تواصل ممارسة سلطاتها التنظيمية للجمع بين الجهات المعنية على المستويين القطري والمحلي وإتاحة خبراتها المعيارية والتقنية، بوسائل منها استخدام تكنولوجيات جديدة ونُهج مبتكرة، من أجل تعزيز الشراكات والدعم.

٥٧- وأخيراً، سيكون ضمان المشاركة الحقيقية لكبار السن في تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات ضرورياً في دعم استقلالهم واعتمادهم على ذواتهم والإسهام في التنفيذ الفعال والشامل لخطّة عام ٢٠٣٠ والإعمال الكامل لحقوقهم الإنسانية. وسيكون الارتقاء بالشراكات والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عاملاً حاسماً في تحقيق هذه الغاية.